



**Managing credit risk and its impact on the added economic value
Applied research on Al Khaleej Commercial Bank**

***ادارة المخاطر الائتمانية و اثرها على القيمة الاقتصادية المضافة**

بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري

***** ضرغام عباس دخيل الياسري**

***أ.م.د محمد غالي راهي الحسيني**

Abstract :As a result of the tremendous technological developments that have taken place in our world today as we live in the third millennium and the rapid developments that are taking place in all aspects of economic life, banks should examine the risks surrounding them, especially the credit risks and the economic value added.

The aim of this research is to describe and diagnose the extent of the existence of "credit risk and its impact on economic value added" in the sample bank research،

Identify the extent to which the bank is exposed to the credit risk study, identify the extent to which the bank has achieved positive or negative economic value.

The main research tool was the financial analysis of credit risk indicators through two indicators: (Total Loan to Total Assets Index (x1), Ratio of Provision for Doubtful Debts And the calculation of the economic value added (y) of the bank for the sample of the research and for the period mentioned. SPSS v24 was used for the purpose of testing the hypotheses related to correlation and effect. The research reached some conclusions.

***بحث مستل**

****جامعه الكوفة/ كلية الاداره والاقتصاد- المشرف**

***** طالب ماجستير - الباحث**

And a significant effect between the credit risk index (x_1) and the economy value (Y), while the relationship was insignificant with the indicator (x_2).

The research included several recommendations, the most important of which is: the interest of the bank in the research sample to research, follow up and monitor the credit risk because of its negative effects on the banking performance, and thus the bank stumbles and may reach the bankruptcy of the bank and the need to use the economic value added in the assessment Banking performance and to be disclosed by commercial banks in their financial statements, which have a positive impact in the acquisition of new investors .

المستخلص

نتيجة تطورات التكنولوجيا الهائلة التي حدثت وتحدث في عالمنا اليوم ونحن نعيش الالفية الثالثة وما يرافقها من تطورات سريعة في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية، لذا يجب على المصارف ان تدرس المخاطر المحيطة بها و لاسيما المخاطر الائتمانية و كذلك ما يحقق القيمة الاقتصادية المضافة . هدف هذا البحث الى وصف وتشخيص مدى وجود " المخاطرة الائتمانية " واثرها في القيمة الاقتصادية المضافة" في المصرف عينة البحث،

التعرف على مدى تعرض المصرف عينة البحث للمخاطر الائتمانية ، التعرف على مدى تحقيق المصرف عينة البحث قيمة اقتصادية مضافة ايجابية او سلبية.

وتمثلت عينة البحث بمصرف الخليج التجاري ، و لمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٦) ، وكانت اداة البحث الرئيسية هي التحليل المالي لمؤشرات المخاطرة الائتمانية عبر مؤشرين و هي: (مؤشر اجمالي القروض الى مجموع الموجودات (x_1) ، مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد (x_2)) و كذلك احتساب القيمة الاقتصادية المضافة (y) للمصرف عينة البحث و للمدة المذكورة ، وقد تم استخدام (SPSS v24) لغرض اختبار فرضيات البحث المتعلقة بالارتباط و التأثير، وتوصلت البحث الى بعض الاستنتاجات كان أهمها : وجود علاقة ارتباط و تأثير معنوية بين مؤشر المخاطر الائتمانية (x_1) و القيمة الاقتصادية المضافة (y) ، بينما كانت العلاقة غير معنوية مع المؤشر (x_2).

وتضمنت البحث عدة توصيات أهمها : ضرورة الاهتمام من قبل المصرف عينة البحث ببحث و متابعة و مراقبة مخاطر الائتمان لما لها من اثار سلبية على الاداء المصرفي ، وبالتالي تعثر المصرف و قد تصل الى افلاس المصرف ، و كذلك ضرورة ان يتم استخدام القيمة الاقتصادية

المضافة في تقييم الاداء المصرفي و ان تفصح عنها المصارف التجارية في قوائمها المالية مما لها من اثر ايجابي في اكتساب مستثمرين جدد.

المحور الاول: الجانب المنهجي للبحث

أولاً: مشكلة البحث : ان المصارف التجارية تتعرض لمخاطر كثيرة و متعددة عند قيامها بعملية منح القروض و السلف ، و هذه المشاكل تتمثل في عدم السداد و تاخر الديون المستحقة على الزبائن و هذا يضع تحدي كبير جدا على المصرف و لاسيما ان الائتمان المصرفي يمثل الجانب الكبير في الميزانية الامر الذ يؤدي الى حدوث مخاطر ائتمانية للمصرفو التي تحتم على المصرف وضع سياسة اقراضية في منح القروض لاجل تقادي هذا المخاطر او تقليلها.

و لذلك فان التطور الحاصل في العمل المصرفي يفرض على المصرفان تحدث من ادوات قياس الاداء المصرفي و لاسيما ان مقياس القيمة الاقتصادية المضافة هو من المقاييس الحديثة و الهامة للمصرف و للمستثمرين و هل هذه القيمة ايجابية او سلبية .

و تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤل الاتي : ما هو دور مؤشرات مخاطر الائتمان المصرفي في التأثير في القيمة الاقتصادية المضافة وهل هي ايجابية او سلبية ؟

ثانياً: أهداف البحث

- ١- التعرف على مدى تعرض المصرف عينة البحث للمخاطر الائتمانية.
- ٢- التعرف على مدى تحقيق المصرف عينة البحث قيمة اقتصادية مضافة ايجابية او سلبية.
- ٣- اختبار علاقة الارتباط و التأثير لمخاطر الائتمان في القيمة الاقتصادية المضافة للمصرف عينة البحث.

ثالثاً : أهمية البحث

١. تقديم إطار نظري لموضوعات البحث (مخاطر الائتمان واثرها على القيمة الاقتصادية المضافة) من خلال إسهامات الكتاب والباحثين والنتائج الفكرية في هذا المجال.
٢. تعدّ هذه البحث محاولة لتحليل وتشخيص تأثير مخاطر الائتمان في القيمة الاقتصادية المضافة، الذي سيسهم في معرفة ممارسات الإدارة في المصرف في ضوء حدوث مخاطر الائتمان وكيفية تأثيرها على اداء المصرف مقاسا بمقياس القيمة الاقتصادية المضافة و قياسها ماليا الامر الذي يوضح وجهة نظر المستثمرين و ما هي القيمة الاقتصادية المضافة المحققة .
٣. تعد هذه البحث محاولة لإعادة لفت الأنظار إلى أهمية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في قياس اداء المصرف و خاصا في حقل المالية والمصارف.
٤. تقييم الاداء المصرفي للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث عبر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة و ذلك عبر اتجاهين و هما : و هما تحقيق اقتصادية موجبة او سالبة.

٥. مساعدة المصرف في التغلب على القيمة الاقتصادية السلبية و تحسين الاداء المصرفي.

رابعاً: فرضيات البحث : ان فرضيات البحث هي عبارة عن تخمينات ذكية غير مؤكدة لكنها ممكنة الاختبار ، و بناءً على فلسفة أنموذج البحث وأسلوب تطبيقها، فإن البحث تشمل عدة فرضيات رئيسة ، وكالاتي:-

١- هنالك علاقة ارتباط و تأثير غير معنوية بين مؤشر نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات و بين القيمة الاقتصادية المضافة.

٢- هنالك علاقة ارتباط و تأثير غير معنوية بين مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد و بين القيمة الاقتصادية المضافة.

خامساً : مقاييس البحث :

١- مقياس المخاطرة الائتمانية : قام الباحث بالاعتماد على عدد من الدراسات في اختياره مقياس المخاطرة الائتمانية عبر ثلاث مؤشرات من مجموعة مؤشرات ، و كما هي موضحة في الجدول (١) الاتي :

جدول (١) مقياس مخاطرة الائتمان

المؤشر	المقياس	المصادر
نسبة القروض الى الموجودات	$\frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{مجموع الموجودات}}$	ميرفت :٢٠٠٧ راضي،٢٠١٨
نسبة مخصص الديون الى الديون متأخرة التسديد	$\frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{الديون متأخرة التسديد}}$	

المصدر : اعداد الباحثين

٢- مقياس القيمة الاقتصادية المضافة : قام الباحث باعتماد على عدد من الدراسات في اختياره مقياس القيمة الاقتصادية المضافة ، و كما موضح في الجدول (٢) الاتي:

جدول (٢) مقياس القيمة الاقتصادية المضافة

المؤشر	المقياس	المصادر
القيمة الاقتصادية المضافة	$EVA = NOPAT - (WACC * IC)$	Sahoo And Pramanik,2016 K Ř E Č KOVÁ,2018 Kaur and Narang,2008
صافي الربح التشغيلي NOPAT	صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب = (الفائض القابل للتوزيع - التخصيصات الضريبية) + مصاريف الفائدة + مصاريف ادارية وتشمل،(مصاريف البحث والتطوير + مصاريف الاعلان ...) + مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	McCaffrey et al,2003
راس المال	راس المال المستثمر = مجموع الموجودات - المطلوبات	

المستثمر IC	قصيرة الاجل (المتداولة)	Abdoli et al, 2012 Kaur and Narang,2008
التكلفة المرجحة لراس المال WACC	$WACC = \frac{D}{E + D} \times RD + \frac{E}{D + E} \times RE$	القاموسي و ابراهيم ، ٢٠١٨

المصدر : اعداد الباحثين

سادسا: حدود البحث: تتسم الدراسات والبحوث بنطاق محدد، وتمثل خطوة تحديد توجهات البحث ضمن حدود واضحة، ضرورة بحثية لأية بحث. فقد تأطرت خطوات البحث ضمن الحدود الزمانية والمكانية وكما يأتي:-

١. **الحدود الزمانية:** تمثلت في التقارير السنوية للمصرف عينة البحث من (٢٠٠٥-٢٠١٦)

٢. **الحدود المكانية:** تمثلت بالمصرف التجاري الخاص العراقي وهو (الخليج).

سابعا: أساليب وخطوات التحليل الإحصائي: لجأ الباحث الى استعمال مجموعة من الاساليب الاحصائية الموجودة في البرنامج الإحصائي المتقدم (SPSS V.25) ، لتحليل البيانات ويرجع السبب في استعمال هذا البرنامج الى الدقة العالية في النتائج التي يمكن ان تساعد في التوصل لاستنتاجات موضوعية ودقيقة ، وقد اعتمد الباحث مجموعة من الوسائل الاحصائية الوصفية والاستدلالية تمثلت في ما يأتي : ١-الوسط الحسابي ٢ -معامل ارتباط بيرسون ٣- الانحدار البسيط ٤-الانحدار المتعدد ٥-اختبار (t). ٦-اختبار (f) ٧-معامل التفسير او التحديد (R^2).

المحور الثاني : الجانب النظري

اولا : مخاطر الائتمان

١- **المخاطر الائتمانية:** عمد المهتمون في الامن المصرفي على تعريف المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتحديد ما ومعرفة أسبابها وعناصرها وتقويمها وإيجاد الطرائق المناسبة لمحاولة قياسها وعمدوا فضلا عن ذلك الى تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصرف يوميا والتحوط لهذه المخاطر والعمل على جعل بيئة المصرف منطقة عمل صحيحة. (bungo et al,2002:4)

و المخاطر الائتمانية (Pagach and war, 2010:3) من أهم المخاطر التي تواجه المصرف في الوقت الحالي، على الرغم من وجود مخاطر أخرى تواجه المصرف. إلا أن كثيراً من الدراسات والأبحاث السابقة أكدت على أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصرف في مختلف بلدان العالم كان أهم أسبابها هو التعثر الائتماني للمقترضين، وعدم قدرتهم على سداد المستحقات في الوقت المحدد. خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم البحث الجيدة عن الزبون أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتاً أحياناً، وكذلك عدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالزبون

كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان، أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر (4: 2004, Mark and frank)، و الجدول (٣) يوضح آراء عدد من الكتاب والباحثين حول مفهوم مخاطر الائتمان، وكالاتي :

جدول (٣) مفهوم مخاطر الائتمان حسب رأي عدد من الكتاب والباحثين

ت	الباحث	المفهوم
١	Thomas et al,1998:266	هي المخاطر المرتبطة بالزيون الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته المالية في الزمن المحدد.
٢	Gerhard,2002:170	تلك المخاطر التي تحدث نتيجة عدم دفع أو إعادة جدولة أي مدفوعات، وكذلك التغيرات التي ترتبط في نوعية الائتمان والتي تؤدي الى خسائر المصرف
٣	Muriithi et al,2016:74	هي الناتجة من رفض أو عجز زبائن الائتمان عن دفع ما يستحق بالكامل، وفي الوقت المحدد و المتفق عليه، ان هذا الخطر الذي يطلق اسم "مخاطر الطرف المقابل" قادر على وضع المصرف في حالة عسر ما لم تتم ادارته بشكل كاف.

المصدر : اعداد الباحثين

٢- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية: إن أهمية إدارة المخاطر الائتمانية بالمصرف مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي (Naresh&Rao,2015:91)، (Iverson, 2013:4) :

- أ- تقوم في المحافظة على الأصول الموجودة في المصرف لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.
- ب- القيام بعملية الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها مثل القروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- ت- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى مختلف المستويات .
- ث- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال عملية الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المصرف، ومدير إدارة المخاطر.
- ج- تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على كافة الأحداث والسيطرة على الخسائر.
- ح- حماية صورة المصرف من خلال توفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسارة عارضة والتي قد تؤدي الى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

٣- طرق قياس المخاطر الائتمانية

يمكن للمصرف أن يقوم بنوعين من التحليل تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى بحث الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على بحث النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي)، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار (رزق: ٢٠٠٧، ٦)، وفي ما يلي عدد من المؤشرات لحساب المخاطر الائتمانية ، و كالاتي :

أ- **نسبة القروض الى اجمالي الموجودات :** ان هذا المؤشر يعد من المؤشرات الشائعة في قياس مخاطر الائتمان التي تواجه المصارف التجارية ، و الذي يتجسد في الصيغة المبسطة لحسابه من خلال قسمة مجموع القروض والسلف على مجموع الموجودات ، و ان اهمية هذا المؤشر هي في تحديد و قياس مدى قدرة المصرف في مواجهة مخاطر الائتمان ، و ان الارتفاع في هذا المؤشر يشير الى ارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي ، بالشكل الذي يعكس زيادة القروض التي ينبغي على المصرف مواجهتها في حالة عدم السداد من قبل المقترضين في مواعيد استحقاقها (زايدة، ٢٠٠٦: ٣٣).

$$\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ب- **نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد :** ان هذه النسبة تعد من النسب المالية المهمة التي يعول عليها في الكشف عن وجود المخاطر الائتمانية لدى المصارف التجارية من عدمها ، و يشير الارتفاع فيها الى انخفاض المخاطر الائتمانية بسبب قيام المصرف باتخاذ اجراءات احترازية لمقابلة الديون المتأخرة التسديد (ميرفت ، ٢٠٠٧: ٣١)، ويتم حسابها كالاتي :

$$\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{الديون متأخرة التسديد}}$$

ثانيا: القيمة الاقتصادية المضافة

١- **مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:** ظهر مفهوم خلق القيمة في منتصف التسعينات باعتباره مفهوما استراتيجيا ثم استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واسع كمعيار لأداء الإدارة ، و يقصد به خلق القيمة للمساهمين أو أصحاب الملكية، و العمل بهذا المعيار يعني وضع أصحاب الأموال أو المساهمين في مركز عمليات اتخاذ القرار، أي أن جميع القرارات تتخذ من

أجل تعظيم ثروة الملاك، و قد تزايدت أولوية الاهتمام بخلق قيمة لحملة الأسهم باعتبارهم الذين يتحملون المخاطرة، فإذا تمكنت المنشأة من إنشاء و تكوين القيمة لمساهميها فإن الأطراف الأخرى حتما ستستفيد من ذلك، اذ تحقق مردودية من الأموال المستثمرة تفوق تكلفة مختلف مصادر التمويل، و من هنا يتضح أن المنشأة التي تحقق ربحا بالمفهوم المحاسبي ليست بالضرورة أنها تمكنت من إنشاء و خلق القيمة، مع إن الربح المحاسبي يأخذ في الحسبان تكلفة الاقتراض في حساب النتيجة، على الرغم من أن المنشأة المحققة للقيمة هي التي تستطيع تحقيق الربح بعد الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الأموال الخاصة بالاقتراض (Stern et al, 2016:4) ، والجدول (٤) يوضح مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة من وجهة نظر عدد من الكتاب والباحثين ، و كالاتي:

جدول (٤) مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة بحسب رأي عدد من الكتاب و الباحثين

ت	الباحث	المفهوم
١	Ramage, 1979:7	هي مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري الذي يعبر عن الدخل المتبقي عقب تحصل المستثمر على حد أدنى من العوائد المطلوبة التي تعوضه عن المخاطرة التي يوجهها إثر استثمار أمواله في منشأة
٢	مطر، ٢٠٠٦:١١	الصافي من أرباح التشغيل بعد خصم الضريبة (NOPAT) منقوصا منه قيمة العوائد التي تدفع لرأس الأموال المستثمرة، و التي تمويل غالبا من خلال حاملي الأسهم والسندات
٣	Kumar and Sharma, 2012:44	هي تحويل الربح المحاسبي إلى ربح اقتصادي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وأن العمل في ظل هذا المفهوم يؤدي إلى التوافق بين مصالح الأطراف المختلفة داخل المنشأة بدلا من تعارضها

المصدر : اعداد الباحثين

وبعد ان تم عرض عدد من الدراسات حول القيمة الاقتصادية المضافة ، فان البحث الحالي ترى ان القيمة الاقتصادية المضافة هي : هي مقياس الإنجازات المالية، و هي الأقرب من أي مقياس بشأن تقدير الأرباح المتبقية وذلك لأنها كمقياس ترتبط بتعظيم الثروة للمساهمين على مدار الوقت، وأضافت هذه الشركة تعريفا رياضيا مفاده أنها صافي ربح التشغيل بعد خصم الضرائب (NOPAT) منقوصا منه حصيلة ضرب رأس المال في تكلفة رأس المال

٢- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة: ان القيمة الاقتصادية المضافة لها أهمية كبيرة و التي تتمثل في

النقاط الاتية ، (جبر و رجاء ، ٢٠١٤:٣) ، (الزبيدي و الكيلاني ، ٢٠٠٤:٤١) ، (Shane 2017:30):

١- يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة اقرب معيار مالي في اظهار الربح الاقتصادي الحقيقي للمنظمة.

٢- يعد مؤشرا مهما يمكن الافادة منه في التنبؤ بعوائد الاسهم المستقبلية في الاسواق المالية.

٣- ان مؤشر القيمة الاقتصادية يجعل المديرين يركزون على السؤال الاتي : كم ستولد المنظمة عوائد فوق كلفة راس المال لأي مشروع استثماري مطروح لها.

٤- باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة تضمن اساسا لنظام من الحوافز للعاملين داخل المنظمة.

٥- ان مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يعد مقياسا مفيد بشكل كفوء كمؤثر للأداء المنظمات التابعة و الفروع بالسنة للمنظمات التي لديها فروع (سواء داخلية او خارجية) لاسيما عندما يتوافر مقياس لأسعار الاسهم (عندما لا تكون اسهم الفروع معروضة في الاسواق المالية) و في تعبير اخر استعمال القيمة الاقتصادية المضافة عند مستوى الوحدات الفرعية فان المنظمة يمكنها ان تحدد اي جزء من راس المال يمكن ان يستثمر بإنتاجية اكبر و من ثم مساهمة كل وحدة فرعية في القيمة السوقية للمنظمة ككل ، و بالتالي مكافاة مديري الوحدات الفرعية.

٦- انها الطريقة الصحيحة لحساب الارباح (العوائد) لحملة الاسهم ان المبدأ الاساسي في القيمة الاقتصادية المضافة لا تقوم بحساب اذا كان المشروع او الصفقة مرحلة او لا ؟ و لكن تقيس كون الربح الناتج كافيا لتعويض راس المال المستعمل في المشروع ام انه يمكن استغلاله في فرصة اخرى ، و هكذا يمكن ان نرى مشروعا رابحا من وجهة نظر محاسبية لكنه يكون خاسرا من وجهة نظر التقارير الاقتصادية.

٣- **مكونات القيمة الاقتصادية المضافة:** يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة عن طريق المعادلة الآتية (kaur and narang, 2008:48):

$$EVA = NOPAT - (WACC * IC)$$

حيث أن: EVA = القيمة الاقتصادية المضافة للمصرف ، (Net Operating Income After Tax)
NOPAT = صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضريبة ، WACC = هو متوسط التكلفة المرجحة لرأس مال المصرف ، IC : رأس مال المنظمة الاستثماري
أ - صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضريبة

و يتم استخراجها من قائمة الدخل الشامل في التقارير السنوية للمصرف عبر المعادلة التالية:

$$NOPAT = EBIT (1 - \text{Tax Rate})$$

EBIT (Earnings Before Interest and Tax) : صافي ربح التشغيل قبل العائد والضرائب
Tax Rate : معدل ضريبة الدخل ، صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة = الدخل التشغيلي *
(١- معدل الضريبة)

وعلى هذا فهو الأرباح النقدية المحتملة للمصرف إذا كانت ممولة بالكامل من رأس المال وليس بأموال مُقترضة، أي إذا لم تكن مديونة وكما يستخدم في حسابات القيمة المضافة الاقتصادية فإنه يستخدم في

حساب التدفق النقدي الحر، ويُعرف مالياً على أنه مبلغ الربح المُعلن على بيان الدخل الذي يتضمن المصروفات الضريبية ولكنه يستبعد مصاريف الفوائد أما في الاستثمار والتمويل، فهو مقياس متكرر الاستخدام لتحديد الأداء المالي لشركة مساهمة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو الربح التشغيلي بعد الضريبة للشركة لجميع المستثمرين، بما في ذلك المساهمين وأصحاب الديون (Abdoli et al , 2012:12)، حسب البحث الحالي تم حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة حسب القانون الاتي (McCaffrey et al, 2003:171) :

صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب = (الفائض القابل للتوزيع - التخصيصات الضريبية) + مصاريف الفائدة + مصاريف إدارية وتشمل، (مصاريف البحث والتطوير + مصاريف الاعلان ...) + مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ب- **IC (Invested Capital) = رأس مال المنظمة الاستثماري**

رأس المال المستثمر هو المبلغ الإجمالي للأموال التي تجمعها إحدى الشركات عن طريق إصدار أوراق مالية لحملة الأسهم والديون لحملة السندات ، حيث يتم احتساب رأس المال المستثمر من خلال إضافة إجمالي التزامات الدين والتأجير الرأسمالي إلى مبلغ الأسهم المصدرة للمستثمرين رأس المال المستثمر ليس بنداً في البيان المالي للشركة نظراً لأن كل من الديون والإيجارات الرأسمالية وحقوق المساهمين مدرجة كل على حدة في الميزانية العمومية (Abdoli et al , 2012:15) (Kaur and Narang, 2008:45)

ت- **WACC (Weighted Average Cost of Capital) هو متوسط التكلفة المرجحة لرأس مال المصرف**

هو حساب لتكلفة رأس المال للمنظمة التي تكون فيها كل فئة من فئات رأس المال مرجحة تناسبياً، وتشمل جميع مصادر رأس المال، بما في ذلك الأسهم العادية، الأسهم المفضلة والسندات وأي دين طويل الأجل الأخرى، يتم تضمينها في حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، ويزداد المعدل المرجح لتكلفة رأس المال للمنظمة كما يزداد معدل بيتا ومعدل العائد على حقوق المساهمين، حيث تشير الزيادة في المعدل المرجح لتكلفة رأس المال إلى انخفاض في التقييم وزيادة في المخاطر و لحساب المعدل المرجح لتكلفة رأس المال، يجب مضاعفة تكلفة كل عنصر من مكونات رأس المال حسب وزنه النسبي ومجموع النتائج، ويمكن التعبير عن طريقة حساب المعدل المرجح لتكلفة رأس المال بالصيغة التالية:

$$WACC = \frac{E}{V} * Re + \frac{D}{V} * Rd * (1 - Tc)$$

حيث: RE = تكلفة حقوق الملكية ، RD = تكلفة الديون ، E = القيمة السوقية لحقوق ملكية المصرف ، D = القيمة السوقية لديون المنظمة ، $V = E + D$ = القيمة السوقية الإجمالية لتمويل المصرف (الديون و حقوق الملكية) ، E/V = نسبة التمويل التي هي حقوق الملكية ، D/V = نسبة التمويل التي هي الدين ، Tc = نسبة ضريبة المنظمات (Abdoli et al , 2012:14).

المحور الثالث: الجانب العملي

أولاً: حساب مخاطرة الائتمان للمصرف عينة البحث

توجد العديد من المؤشرات لقياس المخاطرة الائتمانية ، و قد اعتمدت البحث الحالية المؤشرات الثلاث الاتية (مؤشر نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات ، مؤشر نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد) لكونها من اكثر المؤشرات استخداما في قياس المخاطرة الائتمانية ، و قد ظهرت النتائج كما هو موضح في الجداول الاتية :

١- مؤشر نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات :

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة والشائعة في قياس المخاطرة الائتمانية و هو يشير الى تحديد و قياس امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية بالاعتماد على موجوداته ، و كذلك يمكن تفسيره بأنه بمدى مساهمة موجودات المصرف في مواجهة مخاطرة الائتمان ، و ان الارتفاع في هذا المؤشر غير مرغوب به لأنه دليل على ارتفاع المخاطرة و عدم امكانية مواجهتها من قبل المصرف و زيادة القروض الامر الذي قد يتطور في المستقبل الى عدم التسديد من قبل المقترضين (الدباغ ، ٢٠٠٨:٩١) ، و يتضح من جدول (٥) ان مصرف الخليج جاء باقل متوسط مخاطرة ائتمانية بالنسبة لمؤشر نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات و هي (٢٢.٦) و كانت اقل مخاطرة ائتمانية له هي (٧%) في سنة (٢٠٠٨) و هو دليل على ان المصرف يمتلك موجودات عالية يمكنها تغطية و مواجهة المخاطرة ، اما اعلى مخاطرة فهي (٤١%) في سنة (٢٠١٦).

جدول(٥) نتائج مؤشر نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات للمصرف عينة البحث

الوسط الحسابي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
٢٢.٦	41	35	30	31	39	19	13	12	7	10	17	17

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

٢- مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد

ان ارتفاع هذا المؤشر يشير الى انخفاض الائتمانية للمصرف بسبب قيام المصرف باتخاذ الاجراءات الاحترازية لمواجهة الديون متأخرة التسديد ، يوضح جدول(٦) ان مصرف الخليج حقق متوسط (١٤٦.٢) لمؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد ، و كانت اعلى سنة متحققة لمصرف الخليج هي (٢٠١٣) بنتيجة هي (٦١٢%) و التي تمثل تدني المخاطرة الائتمانية و كذلك تفسر باتخاذ المصرف مخصص ديون مشكوك في تحصيلها كبيرة جدا اتجاه الديون

متأخرة التسديد ليتمكن السيطرة عليها و كذلك هي جزء من سياسة الاحترازية لمواجهة مخاطر الائتمان التي قد تأتي عن طريق هذا المؤشر ، و اما اقل سنة فهي (٢٠٠٥) بنتيجة هي (٢٠%) و التي تمثل اعلى مخاطر ائتمانية.

جدول (٦) نتائج مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد للمصرف عينة

البحث

الوسط الحسابي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
١٤٦.٢	35	80	225	612	83	212	32	27	98	283	47	20

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثانيا : حساب كلفة الأموال المرجحة والقيمة الاقتصادية المضافة

١- **التكلفة المرجحة المتوسطة لرأس المال**: ويرمز لها برمز (WACC). ويمكن تعريفها على انها المردودية الادنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري والذي يسمح بتغطية معدل المردودية المفروض من قبل ممولي المؤسسة المساهمين (الاموال الخاصة) والدائنون (تكلفة الاستدانة) وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في المجال المالي فهي المعيار الامثل بين البدائل الاستثمارية والمحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة وهي تتطلب احتساب شفاف وموثوق لان هناك طرقا مختلفة لحساب تكلفة رأس المال تحديدا التمويل بالأسهم وهي ليست تكلفة وليست عائدا مطلوبا وانما هي متوسط مرجح لتكلفة وللعائد المطلوب ولغرض حساب (WACC) يتطلب حساب كلفة كل عنصر من عناصر التمويل التي تكون الهيكل التمويلي للمصرف والتي تتضمن التمويل المقترض والممتلك وسيتم اعتماد الودائع كهيكل تمويلي مقترض وهي:

أ- **حساب تكلفة الودائع** : لغرض حساب كلفة الاموال المستثمرة تم الاعتماد على ودائع التوفير والثابتة باستثناء الودائع الجارية عديمة الكلفة على المصرف، وكالاتي :

جدول(٧) ودائع مصرف الخليج التجاري (بالمليون دينار)

الوسط الحسابي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
119105.33	229066	238515	193145	172698	113926	114455	105927	113408	76287	47595	16626	7616

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري الواردة في التقرير المالي للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٦)

يتضح من الجدول(٧) ان مصرف الخليج حقق متوسط (119105.33) مليون دينار حيث حقق اعلى ودائع عام (٢٠١٥) بمبلغ (٢٣٨٥١٥) مليون دينار عراقي، واقل ودائع كان في سنة (٢٠٠٥) وبمبلغ (7616) مليون دينار وهي اقل نسبه حققها المصرف خلال سنوات البحث الحالية، ويرجع السبب الى ضعف الوعي المصرفي لدى الزبائن في هذه الفترة وعدم الثقة بالمصارف، وعدم الاستقرار السياسي والامني.

ب- **كلفة الودائع (RD):** وتتمثل بمعدل الفائدة الذي يجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة بالودائع والذي يحفظ العوائد المتوفرة لحملة الاسهم العادية بدون تغيير وسيتم حساب الكلفة لكل من ودائع التوفير والودائع الثابتة وتجاوز الودائع الجارية كونها لا تحمل فائدة على الرغم من وجود تكاليف ضمنية بسيطة عليها وتم الاعتماد على التقارير المالية للمصرف عينة البحث ولمدتها (٢٠٠٥-٢٠١٦)، لبيانات تلك الودائع ، يتم استخراج تكلفة الودائع من خلال القانون الاتي :

$$RD = r * (1 - T) \text{ (كلفة الودائع)}$$

r = معدل الفائدة وتم حسابها بالاعتماد على متوسط اسعار الفائدة السنوية على ودائع التوفير والثابتة) لمدة ستة اشهر، سنة، اكثر من سنة) المتوفرة في النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ولمدتها (٢٠٠٥-٢٠١٦) اما T = معدل الضريبة المتوفر في دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمصرف عينة البحث وكانت نسبتها (١٥%)

الجدول (٨) احتساب كلفة الودائع (RD)، لمصرف الخليج التجاري للمدة (2016-2005)

السنة	معدل الفائدة (r)	1-T	كلفة الودائع r(1-T)
2005	0.06	0.85	0.05
2006	0.07	0.85	0.06
2007	0.10	0.85	0.09
2008	0.11	0.85	0.09
2009	0.08	0.85	0.07
2010	0.07	0.85	0.06
2011	0.06	0.85	0.05
2012	0.06	0.85	0.05
2013	0.06	0.85	0.05
2014	0.04	0.85	0.04
2015	0.02	0.85	0.02
2016	0.04	0.85	0.03

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

وباستخراج كلفة الودائع (RD) يتم حساب WACC للودائع بتطبيق المعادلة الاتية :

$$\text{حيث : } WACC = \frac{D}{E + D} \times RD, \quad D = (\text{مبلغ ودائع التوفير} + \text{الودائع الثابتة}), \quad E = \text{مبلغ حقوق الملكية}$$

$$\text{الملكية} = \frac{D}{E + D} = \text{الوزن النسبي للودائع}, \quad RD = \text{كلفة الودائع}$$

والجدول (٩) يعرض لنا طريقة احتساب WACC لودائع مصرف الخليج التجاري

جدول (٩) WACC لودائع مصرف الخليج التجاري للمدة (2016-2005)

السنة	مبلغ الودائع (D)	مبلغ حقوق الملكية (E)	المجموع (D+E)	كلفة (RD) الودائع	الوزن النسبي D/E+D
2005	7616000000	12119000000	19735000000	0.05	0.385913352
2006	16626000000	24158000000	40784000000	0.06	0.407659867
2007	47595000000	28432000000	76027000000	0.09	0.626027595
2008	76287000000	41050000000	1.17337E+11	0.09	0.650152978
2009	1.13408E+11	59201000000	1.72609E+11	0.07	0.657022519
2010	1.05927E+11	63548000000	1.69475E+11	0.06	0.62503024
2011	1.14455E+11	1.19385E+11	2.3384E+11	0.05	0.489458604
2012	1.13926E+11	1.50256E+11	2.64182E+11	0.05	0.431240584
2013	1.72698E+11	3.05312E+11	4.7801E+11	0.05	0.361285329
2014	1.93145E+11	3.47302E+11	5.40447E+11	0.04	0.357380095
2015	2.38515E+11	3.14205E+11	5.5272E+11	0.02	0.431529527
2016	2.29066E+11	3.17734E+11	5.468E+11	0.03	0.418920995

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

وجداول (١٠) يعرض لنا WACC لودائع المصرف عينة البحث، وكالاتي :

جدول (١٠) WACC لودائع المصرف عينة البحث للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٥)

الوسط الحسابي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
0.028	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.03	0.04	0.04	0.06	0.05	0.02	0.02

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول (١٠) ان مصرف الخليج التجاري يمتلك اعلى نسبة كلفة للودائع خلال مدة البحث، إذ بلغت بالمتوسط (٠.٠٢٨)، ويمتلك اعلى قيمة لكلفة الودائع عام (٢٠٠٨) عندها بلغت (٠.٠٦) ويمتلك اقل قيمة سنة (٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٤) على التوالي إذ تبلغ نسبته (0.01).

ت-حقوق الملكية: يتكون مبلغ حقوق الملكية او ما يسمى (بمصادر التمويل طويلة الاجل)، من عنصرين أساسيين هما رأس المال الاسمي والمدفوع + الاحتياطات، وتم الحصول عليها من خلال البيانات المنشورة في التقارير المالية للمصرف عينة البحث وحسب ما ورد في دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (١١) حقوق الملكية للمصرف عينة البحث للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٥) مليون دينار

الوسط الحسابي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
148558.5	٣١٧٧٣٤	314205	347302	305312	150256	119385	63548	59201	41050	28432	24158	12119

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول (١١) بان مصرف الخليج التجاري حقق بمتوسط (148558.5) مليون دينار فانه يمتلك اعلى حق ملكية خلال سنة (٢٠١٤)، وبمبلغ قدره (٣٤٧٣٠٢) مليون، حيث كانت نسبة الزيادة عن السنة السابقة هي ١٤ % (النشرة السنوية لمصرف الخليج ص ٢٠) وهذا يدل على تطور واضح في حقوق الملكية، واقل حق ملكية كان في سنة (٢٠٠٥) وبمبلغ (١٢١١٩) مليون.

ث-كلفة حق الملكية (RE) يتم حسابها بموجب نموذج تسعير الاصول الرأسمالية (CAPM) والذي يتخذ الصيغة التالية :

$$RE=RF+B(RM-RF)$$

RE = كلفة حقوق الملكية ، RF = العائد الخالي من المخاطرة (الفائدة على ودائع التوفير)

B=معامل المخاطر النظامية (بيتا) ، RM = عائد السوق

واعتمادا على المعادلة اعلاه تم استخراج (RF) بالاعتماد على معدل الفائدة لودائع التوفير وتم الحصول عليها من النشرات الاحصائية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، وكذلك تم استخراج متوسط عوائد السوق (RM) بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لمدة البحث (٢٠٠٥-٢٠١٦).

اما معامل بيتا (B) تم حسابة احصائيا عن طريق قياس درجة استجابة عوائد الاسهم للتقلبات الحاصلة في عوائد السوق وفقا للمعادلة التالية :

$$B= COV(R_i RM)/ VAR RM$$

$$COV(R_i RM) = \text{التباين المشترك بين عوائد الاسهم وعوائد السوق}$$

$$VAR RM = \text{تباين محفظة السوق}$$

حيث يتم استخراج عوائد الاسهم وعوائد السوق بصورة شهرية من خلال المعادلة التالية :

سعر السهم للشهر الحالي - سعر السهم لشهر السابق /سعر السهم للشهر السابق، وحسب البيانات المتوفرة في التقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية للمصرف عينة البحث، والجدول (١٢) يوضح ذلك، وكالاتي :

جدول (١٢) حساب عوائد السوق وعوائد الاسهم والبيتا لمصرف الخليج

الخارج		market		
Ri	p	Rm	m	
	6.5		44.6	Dec-04
0	6.5	0.433161	63.919	jaun-2005
0	6.5	0.138363	72.763	Feb-05
0	6.5	-0.07641	67.203	Mar-05
-0.38462	4	-0.16117	56.372	Apr-05
4.25	21	0.070141	60.326	May-05
-0.16667	17.5	-0.06133	56.626	Jun-05
-0.14286	15	-0.08145	52.014	Jul-05
0.066667	16	-0.13243	45.126	Aug-05
-0.125	14	-0.11282	40.035	spte-05
0.035714	14.5	0.330061	53.249	Oct-05
0.034483	15	-0.1849	43.403	Nov-05
0	15	0.051632	45.644	Dec-05
0.29731	Ri	0.01774	Rm	
1.251197	انحراف	0.196836	انحراف	
1.565493	تباين	0.038744	تباين	
-0.27533	بيتا	1	بيتا	
0.283603	ALPHA			
0.002937	SYS			
1.562556	UNSYS			

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

من الجدول أعلاه تم استخراج متوسط عائد السوق (R_M) بالاعتماد على عوائد السوق الشهرية (m) وعائد السهم (R_i) بالاعتماد على اسعار الاغلاق الشهرية (p)، ومعامل بيتا (B) لعام ٢٠٠٥ وتم استخراجه بالمعادلة المذكورة سابقا، وبعد توفر هذه العناصر الرئيسية المذكورة اعلاه (R_M ، R_F)، تم التوصل الى تكلفة حقوق الملكية (RE)، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (١٣) طريقة احتساب كلفة حقوق الملكية (RE) لمصرف الخليج التجاري

RE	B(RM-RF)	RM-RF	B	RF	RM	السنة
0.05	-0.00204	-0.03776	0.054073	0.0555	0.01774	2005
0.05	-0.01429	-0.10002	0.142909	0.0566	-0.04342	2006
0.10	-0.00166	-0.06032	0.02747	0.0981	0.037782	2007
0.09	-0.0002	-0.0435	0.00457	0.0947	0.0512	2008
0.07	-1.7E-06	0.0456	-3.8E-05	0.0684	0.114	2009
0.04	0.000724	-0.0566	-0.01278	0.0572	0.0006	2010
0.03	1.05E-05	-0.0038	-0.00276	0.0306	0.0268	2011
0.03	-0.00023	-0.0368	0.006244	0.0305	-0.0063	2012
0.05	-0.0014	-0.059	0.023692	0.0509	-0.0081	2013
0.03	-0.00041	-0.0431	0.009453	0.0283	-0.0148	2014
0.04	0.006655	0.8452	0.007874	0.0398	0.885	2015
0.04	-3.2E-05	-0.0443	0.000728	0.0376	-0.0067	2016

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويعرض جدول (١٣) طريقة استخراج كلفة حقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري، عينة البحث، وبعد الحصول على كلفة حقوق الملكية (RE) للمصرف وبهذا يتم حساب WCC لحق الملكية بموجب المعادلة الآتية:

$$WACC = \frac{E}{D+E} \times RE$$

حيث: E = حقوق الملكية

$$\frac{E}{D+E} = \text{الوزن النسبي لحق الملكية} ، RE = \text{كلفة حق الملكية}$$

جدول (١٤) WACC لحقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري بشكل مفصل

السنة	مبلغ حقوق الملكية (E)	مبلغ الودائع (D)	المجموع D+E	(الوزن E/D+E النسبي)	RE	Wacc
2005	12119000000	7616000000	19735000000	0.614086648	0.05	0.03
2006	24158000000	16626000000	40784000000	0.592340133	0.05	0.03
2007	28432000000	47595000000	76027000000	0.373972405	0.10	0.04
2008	41050000000	76287000000	1.17337E+11	0.349847022	0.09	0.03
2009	59201000000	1.13408E+11	1.72609E+11	0.342977481	0.07	0.02
2010	63548000000	1.05927E+11	1.69475E+11	0.37496976	0.04	0.01
2011	1.19385E+11	1.14455E+11	2.3384E+11	0.510541396	0.03	0.02
2012	1.50256E+11	1.13926E+11	2.64182E+11	0.568759416	0.03	0.02
2013	3.05312E+11	1.72698E+11	4.7801E+11	0.638714671	0.05	0.03
2014	3.47302E+11	1.93145E+11	5.40447E+11	0.642619905	0.03	0.02
2015	3.14205E+11	2.38515E+11	5.5272E+11	0.568470473	0.04	0.02
2016	3.17734E+11	2.29066E+11	5.468E+11	0.581079005	0.04	0.02

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

اما جدول (١٤) فيوضح احتساب WACC لحق الملكية للمصرف عينة البحث، وكالاتي :
 واما مصرف الخليج فانه امتلك اعلى نسبة لحق الملكية (٠.٠٤) لسنة (٢٠٠٧) واقل نسبة لحق الملكية بلغت (٠.٠١) لسنة (٢٠١٠) بمتوسط بلغ (٠.٠٢٤) على طول المدة المدروسة.
 وبعد اكتمال عناصر الكلفة المتوسطة المرجحة للودائع وحق الملكية يتم تطبيق القانون الاتي (القاموسي و ابراهيم، ٢٠١٨: ١٠٣) :

$$WACC = \frac{D}{E+D} \times RD + \frac{E}{D+E} \times RE$$

(الكلفة المرجحة المتوسطة للودائع وحق الملكية)

والجدول التالي (٣١) يعرض لنا التكلفة المرجحة المتوسطة للودائع وحق الملكية للمصرف عينة البحث للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٥) :

جدول (١٥) التكلفة المرجحة المتوسطة للودائع وحق الملكية للمصرف عينة البحث

الوسط الحسابي	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
0.05	0.03	0.03	0.03	0.05	0.04	0.04	0.06	0.07	0.06	0.09	0.05	0.05

يتضح من جدول (١٥) ان مصرف الخليج جاء بمتوسط (0.050) وحقق اعلى مجموع لكلفة حق الملكية والودائع بنسبة (٠.٠٩) لسنة (٢٠٠٧) لمصرف الخليج واقل نسبة كلفة لمصرف الخليج، (٠.٠٣) .للعوام (٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٥).

٢- صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة: بطرح التخصيصات الضريبية من الفائض القابل للتوزيع، وكذلك اضافة مصاريف الفائدة والمصاريف الادارية المتمثلة بمصاريف البحث والتطوير والاعلان ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة المعدل وحسب القانون الاتي :

صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب = (الفائض القابل للتوزيع - التخصيصات الضريبية) + مصاريف الفائدة + مصاريف ادارية وتشمل، (مصاريف البحث والتطوير + مصاريف الاعلان ...) + مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد (McCaffrey et al,2003:171)

جدول (١٦) احتساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة لمصرف الخليج التجاري مليون دينار

السنة	الفائض القابل للتوزيع	التخصيصات الضريبية	الفائض - التخصيصات الضريبية	مصاريف الفائدة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	المصاريف الادارية	صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة
2005	1489	186	1303	325	308	345	2281
2006	2709	268	2441	1023	1081	792	5337
2007	4953	183	4770	3307	6120	1161	15358
2008	15412	300	15112	6432	4102	1514	27160
2009	8019	42	7977	5827	500	269	14573
2010	6162	0	6162	5984	2500	191	14837
2011	12470	838	11632	5878	430	191	18131
2012	36343	5486	30857	10350	7200	2929	51336
2013	56027	8575	47452	16461	8200	473	72586
2014	42753	6607	36146	20762	9000	4397	70305
2015	9396	4053	5343	1969	5000	552	12864
2016	5871	1085	4786	10318	14000	9983	39087

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

يتضح من جدول (١٦) ان مصرف الخليج التجاري حقق متوسط (28654.58) مليون دينار وحقق اعلى صافي ربح تشغيلي بعد الضريبة في سنة (٢٠١٣)، وبمبلغ قدره (72586) مليون ويتضح من خلال مراجعة بيانات المصرف انه حقق في هذه السنة قفزة نوعية ومن بيانات تبين ان المصرف حقق اعلى فائض قابل للتوزيع في هذه السنة عن السنة السابقة ليكون من (٣٦٣٤٣) مليون دينار الى

(٥٦٠٢٥) مليون دينار وأيضاً قد تكون هذا الزيادة في صافي الربح التشغيلي ترجع الى عدة اسباب منها ارتفاع موجودات المصرف عن العام السابق بنسبة (٨٤%) وكذلك كان هنالك نمو في الارباح عن العام السابق بنسبة (٥٦%)، اذ شهد هذا العام زيادة في رأس مال المصرف ليصل الى (٢٥٠) مليار، واقل سنة كانت هي (٢٠٠٥) وبمبلغ (2281) مليون ومن خلال مراجعة بيانات المصرف يتضح ان هذه السنة كانت اقل فائض قابل للتوزيع متحقق فيها. (النشرة السنوية لمصرف الخليج لسنة ٢٠١٣)

٣- رأس المال المستثمر: يتمثل قانون رأس المال المستثمر المعدل والمستخدم في البحث الحالية، وكالاتي :

رأس المال المستثمر = مجموع الموجودات - المطلوبات قصيرة الاجل (المتداولة)

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على (Abdoli et al, 2012:15) (Kaur and Narang,2008:45) و جدول(١٧) يوضح طريقة احتساب رأس المال المستثمر بالتفصيل لمصرف الخليج التجاري ولسنوات البحث من (٢٠٠٥-٢٠١٦)، وكما هو موضح ادناه :

جدول (١٧) رأس المال المستثمر لمصرف الخليج التجاري مليون دينار

السنوات	مجم موجودات	الدائنون	التخصيصات	الودائع الجارية	مطلوبات قصيرة الاجل)	رأس المال المستثمر
2005	44230000000	14155188345	665957120	11176854535	25998000000	18232
2006	81683000000	1048156394	2633736056	37381107550	41063000000	40620
2007	1.41532E+11	4066083915	3241751212	58521164873	65829000000	75703
2008	2.39337E+11	25102745012	8079855458	89465399530	1.22648E+11	116689
2009	2.57977E+11	1768832731	9110907121	1.0006E+11	1.1094E+11	147037
2010	2.6558E+11	5324115547	12018708672	91103175781	1.08446E+11	157134
2011	3.53431E+11	5608371165	12115959731	1.24168E+11	1.41892E+11	211539
2012	4.24016E+11	8244971203	5485946771	2.21054E+11	2.34785E+11	189231
2013	7.80056E+11	50449455968	8574853337	2.44446E+11	3.0347E+11	476586
2014	8.1421E+11	7358078773	6606765590	2.74889E+11	2.88854E+11	525355
2015	8.00109E+11	74724852139	4053004000	1.31703E+11	2.10481E+11	589628
2016	8.02022E+11	5842069164	578363	2.37662E+11	2.43505E+11	558517

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري من (٢٠٠٥-٢٠١٦)

*ونلاحظ من الجدول السابق لحساب رأس المال المستثمر تم استبعاد الودائع الجارية من مجموع الموجودات باعتبار ان طبيعة هذه الودائع غير قابلة للاستثمارات الخاصة لأي مصرف لأنها قد تسحب أو تُطلب من قبل اصحابها في اي وقت لذا فلا يمكن المجازفة بإدخالها في استثمارات معينة قد يعجز المصرف عن ردها في حالة طلبت من قبل مودعيها، و جدول (٣٥) يوضح رأس المال المستثمر للمصرف عينة البحث، وكالاتي :

يتضح من جدول (١٧) ان مصرف الخليج التجاري بمتوسط (258855.9) ، مليون دينار وانه حقق اعلى راس مال مستثمر له في سنة (٢٠١٥)، وبمبلغ قدره (589628) مليون دينار، واقل سنة كانت هي (٢٠٠٥) وبمبلغ (١٨٢٣٢) مليون، و كذلك جاء ثالثا مصرف الاقتصاد بمتوسط هو (213166.9) مليون دينار ، و كان اعلى مستوى راس مال مستثمر له عام (٢٠١٣) و البالغ (401039) مليون دينار ، و اما اقل سنة فهي (٢٠٠٥) و بمبلغ قدره (6873) مليون.

٤- القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added)

بعد الانتهاء من احتساب العناصر الداخلة في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للمصرف عينة البحث خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، وبالاغتماد على القانون الاتي :

$$EVA = NOPAT - (WACC * IC)$$

المصدر : اعداد الباحث بالاغتماد (kaur and narang, 2008:48).

والجدول التالي يوضح طريقة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة وفق المعادلة السابقة لمصرف الخليج التجاري

الجدول (١٨) القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف الخليج التجاري (بالمليون دينار)

السنة	EVA	WACC*IC	IC	WACC	NOPAT
2005	1369400000	911600000	18232000000	0.05	2281000000
2006	3306000000	2031000000	40620000000	0.05	5337000000
2007	2424730000	6813270000	75703000000	0.09	9238000000
2008	20158660000	7001340000	1.16689E+11	0.06	27160000000
2009	4280410000	10292590000	1.47037E+11	0.07	14573000000
2010	5408960000	9428040000	1.57134E+11	0.06	14837000000
2011	9669440000	8461560000	2.11539E+11	0.04	18131000000
2012	36565760000	7569240000	1.89231E+11	0.04	44135000000
2013	40556700000	23829300000	4.76586E+11	0.05	64386000000
2014	45544350000	15760650000	5.25355E+11	0.03	61305000000
2015	-4824840000	17688840000	5.89628E+11	0.03	12864000000
2016	8331490000	16755510000	5.58517E+11	0.03	25087000000

المصدر : اعداد الباحثين بالاغتماد على بيانات مصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

يتضح من الجدول (١٨) ان مصرف الخليج حقق متوسط (14399) فأعلى قيمة اقتصادية مضافة له كانت في سنة (٢٠١٤)، إذ بلغت (45544.35) مليون، واقل قيمة مضافة له كانت في سنة (٢٠١٥)، إذ بلغت (-4824.84) مليون.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

١- تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

تخصص هذه الفقرة باختبار فرضيات البحث و الخاصة بالارتباط ، اذ يتم اولا حساب قيمة الارتباط (R) و بعدها اختبار معنوية علاقة الارتباط بواسطة اختبار المعنوية (P) ، و قام الباحث باحتساب معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات الكمية ، وبحسب الاتي :

الفرضية الرئيسية الاولى : و التي تنص على : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات و بين القيمة الاقتصادية المضافة .

من خلال النتائج الواردة ضمن الجدول (١٩) يتضح ان هنالك علاقة ارتباط موجبة بين مؤشر نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات و بين القيمة الاقتصادية المضافة للمصرف الخليج التجاري، بلغت قيمتها (0.461)، وان هذه العلاقة هي علاقة غير معنوية بين المتغيرات تبعا لقيمة (p) التي ظهرت بمستوى معنوية اعلى من الحد المسموح و هو (٠.٠٥) و هي (٠.٠٦٦)، ومن هنا نستدل على قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم (١٩) نتائج اختبار علاقة الارتباط للفرضية الرئيسية الاولى (n=12)

0.461	الارتباط (r)
0.066	مستوى المعنوية
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١١) = ١.٧٩٦ - قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١١) = ٢.٧١٨	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss v.24

الفرضية الرئيسية الثانية : و التي تنص على : لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد و بين القيمة الاقتصادية المضافة .

من خلال النتائج الواردة ضمن الجدول (٢٠) يتضح ان هنالك علاقة ارتباط موجبة بين نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد و بين القيمة الاقتصادية المضافة ، بلغت قيمتها (0.562)، وان هذه العلاقة هي علاقة معنوية بين المتغيرات تبعا لقيمة (p) التي ظهرت بمستوى معنوية اقل من الحد المسموح و هو (٠.٠٥) و هي (٠.٠٢٩) ، ومن هنا نستدل على رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (٢٠) نتائج اختبار علاقة الارتباط للفرضية الرئيسية الثانية n=12

0.562*	الارتباط (r)
0.029	مستوى المعنوية
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١١) = ١.٧٩٦ - قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١١) = ٢.٧١٨	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss v.24

٢- اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث :سيتم اختبار فرضيات البحث الخاصة بالتأثير و ذلك بواسطة البرنامج spss v.24 عن طريق معادلة الانحدار البسيط و كذلك الانحدار المتعدد، كما سيتم اختبار معنوية الدالة المقدرة بالاعتماد على قيمة اختبار (f)، واختبار معنوية المعلمات من خلال اختبار (t) ، وبحسب الاتي:

$$Y = \alpha + \beta x + U_i$$

Y : المتغير التابع ، A: الحد الثابت في معادلة الانحدار ، او الجزء المقطوع من محور y.

b : ميل خط الانحدار ، او مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة. X : المتغير المستقل ، U_i : المتغير العشوائي

اما متغيرات البحث الحالية فهي كالاتي : المتغيرات المستقلة و هي : X_1 : نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الديون X_2 : نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد ، المتغير التابع وهو : y : القيمة الاقتصادية المضافة

الفرضية الرئيسية الاولى : لا يوجد تأثير معنوي لنسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات في القيمة الاقتصادية المضافة .

يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٢١) ان هنالك تأثيرا غير معنويا لنسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات و بين القيمة الاقتصادية المضافة، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي اقل من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠٥) ،وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٦٣١) لمعامل بيتا (B)، و (949.751) لمعامل الفا (a)، اي ان الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل تؤدي الى زيادة بمقدار (0.631) في المتغير التابع، وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالاتي :

$$Y = \alpha + \beta X_1 + u_i$$

$$Y^{\wedge} = 949.751 + 0.631 x_1$$

ومن متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهر ان النموذج يمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة حيث بلغت قيمتها (0.212)، وهذا يشير الى ان نسبة اجمالي القروض الى مجموع الموجودات تفسر (21.2%) من التباين الحاصل في المتغير المعتمد القيمة الاقتصادية المضافة . وهذا يثبت تحقق الفرضية الرئيسية الاولى ، و بالتالي قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرضية البديلة.

الجدول رقم (٢١) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسية الاولى (n=12)

المتغير المستقل	قيمة الفا (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (t)	القيمة الفائتية (f)	معامل التفسير (R^2)	المتغير التابع	القرار
X_1	949.751	0.731	١.٦٤٣	2.698	0.212	Y	قبول الصفرية
• قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١١) = ٤.٨٤							

- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١١) = ٩.٦٥
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١١) = ١.٧٩٦
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١١) = ٢.٧١٨

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss v.24

الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد تأثير معنوي لنسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد في القيمة الاقتصادية المضافة .

يتضح من النتائج المستحصل عليها من متابعة الجدول (٢٢) ان هنالك تأثيرا معنوي لنسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد و بين القيمة الاقتصادية المضافة، فقد كانت قيمة (f) للاختبار هي اكبر من قيمة (f) المجدولة تحت مستوى معنوية (0.05)، و كذلك كانت قيمة اختبار (t) المحسوبة اقل من الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) ، وقد سجلت معاملات نموذج الانحدار قيمة (٠.٥٣) لمعامل بيتا (B)، و (7359.18) لمعامل الفا (a)، اي ان الزيادة بمقدار مرة في المتغير المستقل تؤدي الى زيادة بمقدار (0.53) في المتغير التابع، وهنا يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالآتي :

$$Y = \alpha + \beta X + u_i$$

$$y^{\wedge} = 7359.18 + 0.53x_2$$

ومن متابعة قيمة معامل التفسير (R^2) ، ظهر ان النموذج يمتلك قدرة تفسيرية اذ بلغت قيمتها (0.316)، وهذا يشير الى ان نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد تفسر (31.6%) من التباين الحاصل في المتغير المعتمد القيمة الاقتصادية المضافة . وهذا يثبت عدم تحقق الفرضية الرئيسية الثانية ، و بالتالي قبول الفرضية البديلة و رفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (٢٢) ملخص معاملات نموذج تأثير للفرضية الرئيسية الثانية (n=12)

المتغير المستقل	قيمة الفا (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (t)	القيمة الفائية (f)	معامل التفسير (R^2)	المتغير التابع	القرار
X2	7359.18	0.53	٢.٤٤١	5.90	0.316	Y	قبول البديلة

- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١١) = ٤.٨٤
- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١١) = ٩.٦٥
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠٥) ودرجة حرية (١١) = ١.٧٩٦
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠.٠١) ودرجة حرية (١١) = ٢.٧١٨

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss v.24

المحور الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

اولا: الاستنتاجات :

١- كشفت نتائج اختبار علاقة الارتباط للفرضية الرئيسية الاولى عدم وجود علاقة معنوية بين

مؤشر اجمالي القروض الى مجموع الموجودات و بين القيمة الاقتصادية المضافة.

٢- اظهرت نتائج اختبار علاقة الارتباط للفرضية الرئيسية الثانية وجود علاقة معنوية بين مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض و بين القيمة الاقتصادية المضافة.

ثانيا: التوصيات

- ١- إيلاء المزيد من الاهتمام من قبل إدارة المصرف بمتغير الائتمان المصرفي و الذي يعد متغير حيوي و هام ، و كذلك الاهتمام بالزبائن وتلبية مطالبهم وذلك لتحقيق هدف مهم ، الا وهو كسب رضا الزبون مما يؤدي الى كسب مزيد من الزبائن الجدد و الحفاظ على الزبائن الحاليين.
- ٢- قيام المصرف ببحث طلبات الائتمان و تحديد الفئات التي يمنح اليها ، و بالخصوص طلبات الائتمان لمشاريع الاستثمارية التي تضيف اليه قيمة اقتصادية مضافة الى المستثمرين ، و كذلك الى اقتصاد البلد ككل.
- ٣- ضرورة الاهتمام من قبل المصرف عينة البحث و المصارف الاخرى ببحث و متابعة و مراقبة مخاطر الائتمان لما لها من اثار سلبية على الاداء المصرفي ، وبالتالي تعثر المصرف و قد تصل افلاس المصرف.
- ٤- ضرورة ان يتم استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء المصرفي و ان تقصح عنها المصارف التجارية في قوائمها المالية مما لها من اثر ايجابي في اكتساب مستثمرين جدد.
- ٥- على الجهات ذات العلاقة بالنظام المصرفي والمالي في العراق كالبنك المركزي و وزارة المالية و الجهات الرقابية الاخرى ان تعتمد مؤشرات المخاطر الائتمانية كأحد مؤشرات الانذار المبكر للنظام المالي والمصرفي ككل و بالتالي النظام الاقتصادي للبلد ، اذ توضح المخاطر الائتمانية هل ان النظام المصرفي والمالي سيواجه الصعوبات في الفترات القادمة ام لا؟
- ٦- الاهتمام بالإفصاح والشفافية وسلامة الموقف المالي مما يضيف جو من الثقة والارتياح لدى جميع الجهات التي تتعامل مع المصرف عينة البحث.

المصادر

اولا : المصادر العربية

التقارير و الكتب الرسمية :

- ١- تقرير الاستقرار المالي - البنك المركزي العراقي (٢٠١٦).
- ٢- التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري (٢٠٠٥-٢٠١٦).

الرسائل و الاطاريح.

- ١- زائدة ، دعاء محمد ، (٢٠٠٦) ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " بحث تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة " ، رسالة مقدمة الى كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة ، للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل .

٢- ميرفت علي أبو كمال (٢٠٠٧)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف بحث تطبيقي، رسالة الماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة.

١. المجالات و الدوريات

١- جبر ، شذى عبد الحسين ، رجاء ، ماجد حسين (٢٠١٤) "تقييم الاداء المالي للشركات باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة و اثرها على اسعار الاسهم"، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ، السنة السابعة و الثلاثون ، العدد ١٠٠، جامعة بغداد ، العراق.

٢- الدباغ ، ضياء حامد (٢٠٠٨) "اثر المتعاملين في مخاطرة و ربحية منظمات الاعمال بحث تحليلي لعينة من المصارف الاهلية العراقية"، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد (٩١) ، المجلد (٣٠).

٣- رزيق ، كمال (٢٠٠٧) (أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية) ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من ٢٠٠٧/٠٧/٥ - ٢٠٠٧/٠٧/٥ .

٤- الزبيدي، حمزة، والكيلاني، قيس، (٢٠٠٤)، " إعادة هيكلة نظم الإدارة المالية باستخدام معيار القيمة الاقتصادية المضافة"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، مجلد ٨ ع ١ عمان ص ١ - ١٢

٥- القاموسي ، ضياء عبد الحسين ، ابراهيم ، اية عبد الكريم (٢٠١٨) "تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، السنة (٤١) ، العدد (١٠٥) ، العراق.

٦- مطر، محمد، (٢٠٠٦)، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) و دورها في التنبؤ بالقيمة السوقية المضافة (MVA)، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد ٢٧ (١٠٦) ١٥ - ٤٥

ثانيا : الاجنبية

الكتب

- 1- Bungo & Jackson, Aino, Howell,(2002) Operational Risk Insurance, .
- 2- Gerhard Schroeck(2002), Risk Management And Value Creation In Financial Institutions, John Wiley & Sons, Canada, , P170.
- 3- Iverson, (2013), Strategic Risk Management, Wiley.
- 4- Mark J.P. Anson, Frank J. Fabozzi, Moorad Choudry, Ren-Raw Chen, (2004) «Credit derivatives: Instruments, Applications, And Pricing», John Wiley And Sons, Usa,.
- 5- McCaffrey, D. F., Lockwood, J. R., Koretz, D. M., & Hamilton, L. S. (2003). Evaluating Value-Added Models for Teacher Accountability. Monograph. RAND Corporation. PO Box 2138, Santa Monica, CA 90407-2138.
- 6- Shane, Johnson , (2017) 'Economic Value Added', Student Accountant, Acca.
- 7- Thomas P.Gerrity, Robert.S.Hamada, George Bain, (1998)L'art de la Finance: Gestion des Risque, Edition Village Mondial, Paris, France, , P: 266.

بحوث و دوريات

1. Abdoli , Mohamadreza: Shurvarzi Mohamadreza:, Farokhad, Akram Davodi, (2012), "Economic Value Added Vs. Accounting Residual Income; Which One Is A Better

Criterion For Measurement Of Created Shareholders Value?” , World Applied Sciences Journal, 17, (7) ,P,P.874–881.

2. Kaur, M., & Narang, S. (2008). Economic value added reporting and corporate performance: A study of Satyam Computer Services Ltd. *The IUP Journal of Accounting Research and Audit Practices*, 7(2), 40–52.
3. Křečková, Š. (2018). Using Economic Value Added in Ex–Ante Profitability Calculation of Bank’ s Medium–Sized Clients. *Prague Economic Papers*, 2018(2), 232–247.
4. Kumar, Satish & Sharma, A. (2012). Eva Versus Conventional Performance Measures–Empirical Evidence From India
5. Muriithi, J. G., Waweru, K. M., & Muturi, W. M. (2016). Effect of credit risk on financial performance of commercial banks in Kenya. *Journal of Economics and Finance*, 7(4), 72–83.
6. Naresh , Choppari & Rao , Rajeshwar (2015),(Credit Risk Management Practices Of Indian Commercial Banks) , Vol.3 Issue.1 , 2015 .
7. Pagach, D., & Warr, R. (2010). The effects of enterprise risk management on firm performance.
8. Ramage, J. G., Krieger, A. M., & Spero, L. L. (1979). An empirical study of error characteristics in audit populations. *Journal of Accounting Research*, 72–102.
9. Sahoo, B. B., & Pramanik, A. K. (2016). Economic Value Added: A Better Technique for Performance Measurement. *International Journal of Advances in Management and Economics*, 5(6), 1–12.
10. Stern, J. M., Shiely, J. S. (2016), The Eva Challenge: Implementing Value – Added Change In An Organization. New York: John Wiley & Son, Inc.,. 250 P. Isbn 0–471–40555–8.